

اذغاية ما قيل في عدد التواتر ثمانمائة وبضعة عشر ولا يشك صاحب حواس  
أن عدد من أورد الحديث من الأئمة معلقا لا يخص ولا يدخل تحت مادة  
حصر لان الامر كما قال بعض است ترى أحدا يبتدئ متنا بالبسملة الا ويقول  
شارحه اقتداء بالكتاب العزيز وعماد بقوله صلى الله عليه وسلم كل امر الخ  
وعلى تسليم أن المراد بالشهرة في كلام أبي شامة بدبر الدين غير الاصطلاحية  
تسليما جديا فنقول فيه أيضا على استدلال على اثبات الحديث لان من  
أشد المحال أن تتداول قرون كثيرة ودول شهيرة والامصار مشتملة على  
الأئمة الأعلام قادة الاسلام حديثا غير ثابت (١) ولا ينكر وحيث  
لم يقع دل ذلك على ثبوت الحديث عندهم قال بعض الفضلاء بل لو لم يصرح  
أحد بحسنه لكفى اطباق من لا يخص من الفقهاء والمحدثين على ذكره  
وعلى توجيه ابتداء من ابتداء بالبسملة به فدل ذلك على صلاحية عندهم

(١) لا يقال قد أنكره الشيخ أبو العلاء العراقي لانا نقول قد أنكر أهل عصره  
انكاره وهو جدير بذلك فاني قرأت بخط ولده أبي زيد سیدی عبد الرحمن  
العراقي بعد أن ذكر أن المحدث اذا رد على المعاصرين له في استدلالهم بحديث  
وطعن فيه أبغضوه مانصه وهذا امر مشاهد كان والدنا وشيخنا رحمه الله  
تعالى اذا نادى بعض الطلبة ممن يحضر مجلسه ومجالس غيره ممن يسأله عما  
يسمع من الاحاديث منهم يستشهدون بها ولا يعرفون مرتبتها بحجبه فيبلغ ذلك  
المعاصرين فيأنف ولا يقبل الحق كما وقع له في شأن حديث التكبير وكذا في  
حديث البسملة والجملة اه من كناشته على أني لم أقف على أحد أنكره  
من زمن ابن حجر الى زمن مولاي ادریس العراقي رحمه الله تعالى وقد علمت  
ما في ذلك اه منه

معنى ما صرح به الامام المحدث الفقيه الملا علي بن سلطان في شرحه على توضيح  
الخبية ونصه قال بسم الله الرحمن الرحيم عملاً بالقرآن المجيد وناسياً بالحديث  
المشهور عند أهل الأثر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم  
فهو أثر الخ فاهل الأثر الذي ذكر أن الحديث مشتهر عندهم هم أهل  
الحديث والشهرة هي ما ذكرنا فكلامه موافق لما قدمناه عن الحافظ  
نفرأق المتأخر على ما فهمناه من ظاهر كلامه وهو أولى بالصواب مما كتبه  
على قول المناوي في شرح توضيح الخبية لما قال وعملاً بالحديث المشهور  
ونصه المشهور أي بين الناس ولم يرد المصطلح عليه اذ ليس له الا طريق واحدة  
وهي واهية أعني طريق حديث البسملة اه وقد قال الحافظ ابن حجر في  
القول المسد في الذب عن مسند أحمد في حديث قال ابن حبان فيه ان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقله ولا عمر ولا سعيد ولا الزهري ما نصه  
قول ابن حبان شهادة تقي صدرت من غير استقراء تام على ما سنبينه فهي  
مردودة اه وقد قال الذهبي الكلام في الرجال لا يجوز الاتمام المعرفة تام  
الوزع اه « قلت » فالجزم بان الشيخ بدر الدين أراد بالشهرة التداول  
على الألسنة أي كما جعل قول الحاكيم في المستدرک تواتر الاخبار أنه  
عليه السلام ولم يختونا اه على أنه أراد بتواتر الاخبار اشتهارها وكثرتها  
في السير وعلى الألسنة لا من طريق السند المصطلح عليها بين أئمة الحديث  
نقله النجم الغيطي في مولده والقسط الانبي في المواهب والمناوي في الفتوحات  
السيحانية ممنوع لأن قوله كذا شهيرة أن يبلغ حد التواتر يفيد عدم  
بلوغه درجة التواتر بمعنى كثرة الجري على الألسنة مع أنه لو فرض أن ثم  
درجة فوق التواتر لحكمنا لهذا الحديث بها باعتبار كثرة تداول العلماء له

المقدس وقد علمت ردّها بهذه السوابق التي أمليتها لمحبرة متهذبة أهمها  
 أن تحسين من حسنه كالسبكي والاسيوطي وابن الصلاح دليل على وجود  
 شروط الحسن وفيه منع ما ادعاه العراقيون « أو نقول » ابن الصلاح  
 والنووي وابن السبكي والاسيوطي وابن حجر الهيتمي والمناوي لا محالة يقاتلون  
 عن ضعفه ولا شك أن طائفة ثننا أقوى وأكثر عددا وهذا امر واجب للترجيح من كل  
 حينية وقد ذهب أكثر الشافعية إلى أن الكثرة من أمارات الترجيح وبه قال  
 أبو الحسن الجرجاني من الحنفية وأبو الحسن الكرخي في رواية عنه قالوا  
 لأن الترجيح إنما يحصل بقوة لأحد الجزأين لا توجد في الآخر ومعلوم أن كثرة  
 الروايات نوع قوة في أحد الجزأين لأن قول الجماعة أقوى وأبعد من السهو  
 وأقرب إلى إفادة العلم من قول الواحد فان خبر كل واحد يفيد ظنا والظنون  
 المجتمعة كلما كانت أكثر كان الصدق أغلب حتى ينتهي إلى القطع قال  
 الزيلعي في مبحث الجهر بالبسملة من نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية  
 مع أن جماعة من الحنفية لا يرون الترجيح بكثرة الروايات وهو قول ضعيف بعد  
 احتمال الغلط على العدد الأكثر ولهذا جعلت الشهادة على الزنا أربعة لأنه  
 أكبر الحدود انتهت وقد تكلم على هذه المسئلة جماعة من الأئمة كالخازمي  
 في كتاب الاعتبار وصاحب مسلم النبوت وما لا إلى ما ذكر

ثم أقول وعلى كل فتحسين كل هؤلاء الأئمة له دليل على وجود طرق له لم يتف  
 عليها من وهنه وبه يتضح قول شيخ جماعة ممن أجاز لنا العلامة المعبر الصالح أبي  
 محمد بدر الدين ابن الساذلي الجوهري في شرح المرشد المعين هذا الحديث تلقته  
 الأئمة بالقبول حتى كاد لشهرته أن يبلغ حد التواتر اه فيعني بالشهرة الشهرة  
 المصطلح عليها وهي أن يروى الحديث ثلاثة فأكثر في جميع الطبقات وهذا

يراجع في كتب المصطلح المطولة فان قيل وحيث أخرج حديث البسملة ابن حبان ومن ذكره لم يعزه اليهم ما لا يروى في جامعيه قلت كغيره من الأحاديث التي هي في الصحيحين وعرضاها ابن جرير وأمثاله واستيفاء ذلك يطول  
فإنه سبحانه الموفق

قال بجليه وعلى كل حال فقد حسن الحديث غير من ذكر من تأخر عصره ممن لا أحصيه كثرة ففي أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب للشيخ أبي عبد الله محمد بن درويش الشهير بالحوت البيروني ما نصه حديث كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بمحمد الله فهو أقطع رواه أبو داود وابن ماجه وحسنه ابن الصلاح و يروي ببسم الله الرحمن الرحيم موصولا ومرسلا قال بعضهم جيد الاسناد اه « قلت » بل رأيت من جزم بارتقاء رتبة حديث البسملة من قبل الصناعة الحاديثة عن حديث الجملدة مع جزم غير واحد من الحفاظ بتحدثه والله تعالى أعلم ثم رأيت الشيخ المحدث النقاد أبازيد سيدي عبد الرحمن بن ادريس العراقي رده في كتابته قائلا ما نصه وقول بعضهم انه أقوى من حديث الجملدة ان عني بالقوة أن الكتب مفتحة بها فسلم أو من حيث ان الابتداء بابتداء حقيق بحيث لا يسبقه شيء فسلم وان عني أنه أقوى من كل جهة فقد علمت أنه كاد أن يكون موضوعا اه من خطه أقول أما الاعتبار الأول فغير مقصود لأحد لان الاعتبار بما بعده من الوجوه وأما الثاني فكذلك وأضعف والثالث هو الذي عليه المعول فان من قال بقوة لا يعنى الا القوة من كل جهة الشامل للشبوت الاصطلاحى وهو المقصود فقوله كاد أن يكون موضوعا في غاية السقوط والوهانة فان والده رحمه الله احتشم من التصريح بمثل هذه العبارة حتى وقع في ورطتها ولده

وسكت في فتح القدير عن كلام الاسيوطي مع ولوعه بالتنكيت عليه في جميع ما يأتيه أو ينزله ومنهم الامام شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي محدث مكة المشرفة وحافظها صرح بحسنه في عدة من كتبه منها شرح الهمزية قال وقد راى الناظم أمرين مهمين أحدهما البدء بالبسملة للحديث الحسن والصحيح كل أمر ذي الخ

قلت وقد عزا غير واحد من الأئمة حديث البسملة هذا لغير ما كتاب من كتب النخبة فقد عزاها الامام العالم الحافظ أبو محمد مولاى عبد الهادى ابن مولاى عبد الله بن على بن طاهر العلوى في شرحه على ألفيته الاصطلاحية لجماعة فانه بعد ما ذكر حديث الجدلة وعزاه لأبى داود وابن ماجه قال يروى ببسم الله الرحمن الرحيم وهو فى صحيح أبى عوانة وابن حبان ولذلك درج الناس على الابتداء بالبسملة والجدلة معا الخ بل سأتى عن الحافظ أبى العباس أحمد بن يوسف الفاي نقلا عن امام الحافظ ابن حجر عزوه لأبى عوانة وابن حبان وزاد أنه صحيحه

إذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام

وهل بعد سلمى مطلب ومرام فلا أدري بعد هذا وجه مارقته الحافظ أبو العلاء العراقي بهامش شرح المناوى على ألفية السير فان المناوى عزاه لابن حبان فكتب عليه مانصه فيه نظر اه فانه أيضا لم يبين وجهه فان كان ابن حبان وأبو عوانة أخرجاه كما قال ابن حجر ومن ذكر فقه ما سلف ابن حجر الهيتمي في الجزم بصحته قال الحافظ الاسيوطي في طالعته جمع الجوامع كل ما يصحح ابن خزيمة وابن حبان وأبى عوانة والمختارة للضياء المقدسى والمنتهى لابن الجارود والمستخرجات من الأحاديث صحيح اه على تفصيل فى ذلك

ومالدي مسند أحمد روى كذلك كتب المنذري والنووي  
فاروه واثقا بلا شروط نص عليه الحافظ السيوطي  
قال حفيده العلامة أبو عبد الله محمد بن الطيب القادري في الزهر الباسم في  
مناقب الشيخ سيدي قاسم الخصاصي اثره مانعه ونص السيوطي المذكور  
هو ما ذكره في بعض أجوبته اذا علمتم بالحديث أنه في الكتب البسيطة أو في  
مسند أحمد وفاروه مطمئنين كذلك المذكور في تصانيف الشيخ يحيى الدين  
النووي والمنذري صاحب الترغيب والترهيب وفاروه مطمئنين اه اه وهذا  
فيما ذكره النووي ولم يبين رتبته فأما ما بين رجال اسناده كهذا فيتعين بلا  
اشكال التسلسل باحرره وأمدنى القول فيه ولما تكلم الحافظ السيوطي في  
اللائل الكبرى على حديث لا تقولوا قوس قرح فان قرح هو الشيطان يريد  
على ابن الجوزي وضعه بقوله قلت قال النووي في الاذكار يكره أن يقال  
قوس قرح واستدل به هذا الحديث وهذا يدل على أنه غير موضوع اه  
وأقره مولاي أبو العلاء العراقي في نسخة كما هو مشاهد على الآن ففيه أنه يرى  
أن استدلال النووي بحديث يدل على ثبوته فاعلمه والله الموفق ومنهم الامام  
تاج الدين السبكي وهو العلم المفرد في هذا الفن وغيره نقل ذلك عنه أبو العباس  
الهلال في نور البصر وغيره ومنهم الحافظ السيوطي صرح بحسنه في  
حاشيته على البيضاوي اثره اسند هذا الحديث من طريق الشيخ عبد القاهر  
قال اسناده حسن اه ونحوه رأيت له في الدر المنثور ومن تأخرت به الرتبة  
عن هؤلاء من المحدثين ممن صرح بحسنه الشيخ عبد الرؤف المناوي صرح  
بحسنه في التيسير « وهو القدوة لأهل مصر في وقته في الحديث والله دبره  
من بارع ناقد وقد حلاه في الازهار المادية بنجتم المحدثين المجتهدين »

وعنها انه روى شرح الاحياء لعالم المتأخرين الحافظ مير تقى الحسيني  
 الزينلي في الباب السابع من كتاب الصلاة عند كلامه على هذا الحديث  
 مانصه وقال النووي في الاذكار بعد سياقه هذا الحديث الذي ترجمه  
 عند القاهر الرهاوي في اربعين مانصه روى عنه الاقطاطي الاربعين  
 للرهاوي وهو حديث حسن وقد روى في موصلا ومريلا قاله روى في  
 الموصول جيدة الاستدلال روى الحديث في موصلا ومريلا قاله حكم  
 الاتصال عند الجمهور انه اد كلام الشيخ مير تقى فيهم قصر مع منبته فيهم  
 ان تحسن التوروي الحديث في مجموع الفاعل من حديث الصلاة بليل  
 استثناء فقط انما تقدم وهو قوله واما الحديث الذي فيه زيادة الصلاة  
 عند الرهاوي فقد قال بقوله بعد ما أخرجه عن ريب الخ « قلت »  
 والظاهر من قول أبي ريثم أبي العلاء العراقي حين قرأه في خطبه كتابه  
 وقول مصطلح أول حاشية خليل روى انه يروي وحسنه النووي في الاذكار  
 لا يصح انه نفي الحديث عن العز ولا يثبت في الاذكار بليل قوله انما نقل وكذا  
 ما في تحقيق الباقى كل ذلك لا يصح ان تعامل أو طالع الأصول ثم أخرج  
 أبو داود حديث الصلاة الخ لان أبا الحسن صاحب تحقيق الباقى المتأخر له  
 لا يثبت في رواين ما جاء في النسائي في عمل اليوم والليلة وان لم يكن هذا امر انه كان  
 مرادوا عليه تأمل (أقول) روى حق النووي قال الامام الحافظ الاسود على  
 اذ رأيت الحديث في كنهه فارووه مطمئني القلب وتطمئناك الشيخ القرد  
 العلامة أبو محمد عبد السلام بن الطيب القادري فيما أتته نفسه

وكل ما للسته الكسبي من البخاري ومصحح مسلم  
 والترمذي والنسائي وأبي داود وعمران ما جسة المتنب



وكثيرا يتحدّثونهم بقولهم لو لم يكن هذا الحديث من ساداتنا لكانوا يتحدّثون كقولنا  
 بطرح والتعديل في ترجمته الذي هو الذي هو في حقه الله بالحق والجمع  
 كاليوم في الدنيا

فلما قلت سقى الأسماع بالخبر عن حسن الحديث من أئمة الحديث من  
 من عند وقواته قلنا على الخبر وقعت السبع لئلا يطول منه ذكر  
 من سقى القن وعلمه وسيدته أبو عمرو وعثمان بن الصلاح نقل عنه  
 تحسين الحديث المذكور في الإسلام كبريا الأوصالي في فتح الباقى والمحافظة  
 أبو العباس أحمد بن يوسف الفاسي في شرح الترمذي والموثق في حوائج  
 الاخرى وجماعة (تكملة) وتحسين الصلاح في نقل تحسين  
 القصة لأن مذهبه أن التحسين لا يمكن في الأصول المتأخرة ومنها  
 ضرورة هذا الاستقلال بالقرآن الصحيح بحجج اعتبار الأئمة لانه ما من استاد  
 من تلك الاوتاد في حياته من يعتمد على ما في كونه غير ما يجب ان يتوطى في الصحيح  
 من الحفظ والسيطرة والافتقار وأجاب بعضهم بأنه حسنة قبل صدور هذا  
 القيل منه والذي يظهر أن كلامه في مثل ضرورة خاصة مع استثناء نفسه  
 من المنع لما رأى من أعلية ذلك والخلاق في التكلم هل هو داخل في عموم  
 كلامه أم لا طالع الحديث فيه الاطراف من علماء الأصول والله الموفق  
 فلما راجع المسألة في مقلتها من منهم الامام الحافظ محيي الدين النووي  
 كذا في شرح مسلم والتهذيب والادكار ونقل عنه تحسين الحديث  
 بخصوصه العالم المحرر مصطفى الرماضي في حوائج المسائل والمناوي في فتح  
 القدير والحافظ أبو عبد الله الرهوني في ترجمة الاكياس في شرح  
 تحفة أئمة الناس قال نص على حسنة السيكي والنووي في الادكار



الجزم بضعف الحديث اعتمادا على ضعف سنده لاحتمال أن يكون له  
اسناد صحيح سواء وإنه منعوا أيضا القطع بما أذن له الصناعة الحديثة  
لأنهم ليس من باب القطع في شيء حيث كانت أمور اصطلاحية مستندة  
لقواعد وضوابط ترجع بين أهلها لا توصلهم إلى القطع بشيء أوصلهم  
إليه بعينه لأن القطع دلالة مستنداته موجبة للعلم وليس في الصناعة  
الحديثة من ذلك شيء في الجملة

فعلى هذا من جزم بضعف الحديث كالحافظ ابن حجر إيس أنه ضعفه من جميع  
طرقه بل من بعضها جزما وهذا ليس به تعريب بل تقرير في الصناعة الحديثة  
وعلم قال في فتح القدير لما تكلم على حديث آخر قسرية من قرى الإسلام  
خرب المدينة ما نصه قال ابن السبكي وغيره وإذا ضعف الرجل في السند  
ضعف الحديث من أجله ولم يكن فيه دلالة على بطلانه من أصله ثم قد  
يصح من طريق أخرى وقد يكون هذا الضعيف صادقا ثبتا في تلك الرواية فلا  
يدل مجرد تضعيفه والجل عليه على بطلان ما جاء به في نفس الأمر «قلت»  
وكذلك بحسب الاصطلاح قال الحافظ جلال الدين السيوطي في اللآلئ  
الكبرى لما تكلم على حديث ثلاث يردن في قوة البصر النظر إلى الحضرة الخ  
ما نصه و«لم أنه جرت عادة الحفاظ كالحاكم وابن حبان والعقيلي  
 وغيرهم أنهم يحكمون على حديث بالبطلان من حيثية سند مخصوص  
 لكون روايته اختلق ذلك السند ذلك المتن ويكون ذلك المتن معروفا من وجه  
 آخر ويذكرون ذلك في ترجمة ذلك الراوي بحجج حونه به في غير ابن الجوزي بذلك  
 ويحكم على المتن بالوضع مطلقا ويورد في كتاب الموضوعات وليس هذا بلائق  
 وقد عاب عليه الناس ذلك آخرهم الحافظ ابن حجر وهذا الموضوع من ذلك

من بلغ الثمانين من هذه الأئمة لم يعرض ولم يحاسب الخ له طريق عن أنس  
وغیره يتعذر الحكم مع مجموعها على المتن بأنه موضوع وقال أيضا على  
قصة هاروت وماروت وله طرق كثيرة يكاد الواقف عليها يقطع بوقوع هذه  
القصة لكثرة الطرق الواردة فيها الخ وقال الحافظ الإسيوطي في التعقبات  
على حديث النظر إلى وجهه على عبادة ما نصبه قلت المنكر والمتروك إذا  
تعددت طرقه ارتقى إلى درجة الضعيف القريب بل ربما ارتقى إلى الحسن اه  
وقد نقل الشمس العلقمي في حواشي الجامع الصغير على حديث ضع القلم  
على أذنك فله أذ كر للملي عن الحافظ ابن حجر أن مما رفع الوضع عن الحديث  
وجوده بسندين مختلفين فالراجع الكل ولو أردت تتبع نصوص الأئمة في  
ذلك لما وسعني جلد وقد ألم ببعض نصوص أئمة الحديث في ذلك الشيخ الوالد  
أبى الله تعالى بركته في تأليفه في آية التطهير ومن تتبع مؤلفاتنا الحديثية  
وجد فيها من ذلك ما لعله يشفيه ويرويه

على أنا نقول تحسين من حسنه من أئمة الحديث موجب لوجود تعديل لهؤلاء  
الرجال أو وقوفهم على طرق له آخر لم يقف عليها من وهنه وذلك لأن التحسين  
فرع عن وجود ضابطه وتتبع طبقات السند بحيث لا يوجد موجب للقصور  
عن التحسين بالكلية والا كانوا مقدمين على ما ليس في طوقهم وشاهد من  
بالم يشهدوا وهو موجب للطعن في أئمة المسلمين الإعلال والوقعية فيهم  
ومعاذ الله تعالى أن أكون وإياكم منهم أعاذنا الله سبحانه ومنتهى العلم إلى  
الله العظيم

فلهذا قال أهل الحديث ينبغي التوقف عن الحكم بالفرديّة والغراية وعن  
الحكم بأن الحديث عزيز أكثر وقد منع ابن الصلاح وتبعه النووي وغيره

من قوله انما تقدم عنه ولاجل هذا اجزم الحافظ ابن حجر بان استناده واه  
 أي شديد الضعف اه لان تعدد الطرق مانع من كون حديثها واهيا أي  
 شديد الضعف لان الضعف اذا حصل له أدنى انتعاش واستثناس أحدث فيه  
 ذلك قوة ومن المعلوم أن ضعيفين يغلبان قويا وقد بنى الامام الشافعي  
 رضى الله تعالى عنه مذهبه على هذه القاعدة وحكمها في جزئيات منها  
 قوله في قلتين متحسين ضمت احدهما الاخرى ضارنا طائفتين حيث لا تغير  
 وقد راعى هذا المعنى أئمة المصطلح في مواضع منها المتواتر قالوا علة افادته  
 القطع هو كثرة من عني بتخرجه وان لم يكونوا مسلمين قالوا لانه يستحيل عادة  
 توافقههم على الكذب وقد قررهما أهل الأصول وغيرهم بعبارة فكذا  
 القول هنا لا يتحكم على حديث انحصرت طريقه ووصل عدد من رجعت اليه  
 الى ثلاثة رجال بكون حديثها شديد الضعف لالا ما أنزل الله تعالى به من  
 سلطان والمقرر عند أهل الحديث وغيرهم من أهل الأصول والفقه  
 والكلام وغيرهم خلافه قال الحافظ عبد الرؤف المناوي في فتح القدير  
 على حديث الابدال ما نصه لا ينكر تقوى الحديث الضعيف بكثرة طريقه  
 وتعدد مخرجه الا جاهل بالصناعة الحديثية او معاند متعصب اه منه  
 « قلت » لانه امر عرف وتكاثر بحيث لا يخفى على أحد وندوس  
 المتقدمين والمتأخرين بذلك شاهدة قال الحافظ أبو عبد الله الحاكم في  
 المستدرک اذا كثرت الروايات في حديث ظهر أن للحديث أصلا اه نقله  
 في كتاب المبتدأ من الآلئ الكبرى ووقف عليه أبو العلاء العراقي في  
 نسخة حسنها هي عندى بخطه وقف اذا كثرت الروايات في حديث اه  
 وقال الحافظ ابن حجر في القول المسدد في الذب عن مسند أحمد على حديث

ونقل الذهبي في التذهيب عن النسائي ليس به بأس وفي الكاشف نقشة وفي  
كشف الاحوال للسدراسي مبشر بن اسمعيل الحلبي صدوق قال الشيخ  
السيوطي هو من رجال الشيخين سمع جعفر بن برقان روى عنه عثمان بن  
عبد الله في التوحيد اه قلت وبعد ان علمنا انه روى عنه من ذكر فقد  
جاوز القنطرة قال في الميزان مات بحلب سنة مائتين وثمونه ذكر أبو داود  
عن أبي نعيم الحلبي \* وأما باقي رجال الاسناد من أعلامه وأدناه فنقات مشاهير  
فيه يعلم ما في قول الشيخ الامام محدث المغرب أبي العلاء مولاي ادريس بن  
محمد العراقي الحسيني في ورقتهين تكلم فيهما على هذا الحديث الشريف  
بألفاظه الثلاثة وأدشج ذلك في شرحه على الشمايل بعد أن عزا لمن ذكرنا قبل  
ونصه ومدار طرقة على رجل قال بعض الحفاظ فيه ليس بشي وأخرجه له  
الحافظ ابن حجر وأخره ضعيف فلاجل هـ هذا جزم الحفاظ ابن حجر بأن اسناده  
واه أي شديد الضعف اه وقول ربه المحدث الأوحى الفارس الوقاد أبي زيد  
سعيد بن عبد الرحمن فيما قرأته بخطه في كاشفه ونصه الحديث ضعيف بل  
شديد الضعف ويأتي عنه أيضا قوله كذا أن يكون موضوعا وقول مولاي  
ادريس العراقي فيما قرأته بخطه على شرح شيخه أبي الحسن الحرشي على  
الشفاء لما قال افتتح بالبسملة اقتداء بالكتب المنزلة وعملا بالأحاديث الواردة  
ونصه يحرر اذ لم يرد الحديث ولا يصح اه من خطه  
لانك رأيت وسمعت أن ليس في رجال هذا السند من لا يعتبر بحديثه الا  
ابن عبد العزيز البرقي وأما محمد بن مخلد الوراق فلم نقف على حاله الا أن  
يكون مراد الشيخ أبي العلاء العراقي أن طرق الحديث تشعبت ورواياته  
تعددت وانتهت الى طرق ثلاثة واذا كان هذا مقصده فلا يصح ما بناء على ذلك

رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كل امر  
 ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع وكذا أخرجه الحافظ أبو بكر  
 ابن ثابت الخطيب في تاريخه وجامعه وابن بشكوال والتاج ابن السبكي في  
 الطبقات وغير واحد ممن لم يذكر

ولنتكلم على رجال سنده من طريق من سقناه عنه أما محمد بن علي بن مخلد  
 الوزاق فلم أقف له على ترجمة بعد المراجعة الطويلة في كتب الفن فن كتب  
 الحافظ الذهبي الميزان ونذيب التهذيب والكاشف عن أسماء الرجال  
 وغيرها ومن كتب الحافظ ابن حجر لسان الميزان والتقريب ومن كتب  
 غيرهما خلاصة صفى الدين الخزرجي وكشف الأحوال في نقد الرجال  
 لعبد الوهاب بن محمد غوث بن ناصر الدين محمد بن نظام الدين أحمد المدراسي  
 وغير من ذكر من ألف في الرجال وأظن أنه الذي جهله الحافظ ابن حجر وأما  
 متابعه محمد بن عبد العزيز البردعي فهو المعروف بمكي قال الحافظ الذهبي في  
 الميزان محمد بن عبد العزيز يعرف بمكي البردعي يروى عن القاضي الأبهري  
 قال الخطيب فيه نظر اه منه وفي لسان الميزان ونصه بقية كلام الخطيب  
 مع أنه لم يرو كبير شيء كتبت عنه ومات سنة ثلاث وعشرين وأربعمائة اه  
 وأما يعقوب بن كعب الأنطاكي ففي الكاشف ثقة صالح سني \* وأما  
 مبشر بن اسمعيل فهو الحلبي عن الأوزاعي كافي سنده هذا المتن وروى عنه  
 الامام أحمد ودحيم ونرجع إلى الجماعة كإمرائه بذلك الحافظ الذهبي في  
 الكاشف وفي الميزان به مبشر بن اسمعيل صدوق عالم مشهور من أهل  
 حلب من طبقة وكيع تكلم فيه بلا حجة خرج له البخاري ومقرؤنا غيره  
 قال ابن سعد كان ثقة اه وزاد الخزرجي في الخلاصة عن ابن سعد ما مونا

ومنها لفظ باسم الله الذي هو بيت القصيد عندنا ولقد اوردنا الوجهة اليه فنقول  
 حديث كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم أقطع رويناه من  
 طرقت أولاهنا بالذكر ما أخبرنا به رباني العصر والدي الشيخ أبو المكارم  
 عبد الكبير بن محمد الكناشي الحسني الأديسي أبا الحسين الصقلي أما سمعنا  
 عن المسند العارف أبي محمد عبد الغني بن أبي سعيد الدهلوي المدني أخبرنا  
 الشيخ الحافظ محمد عبد السند الأنصاري المدني أخبرنا الشيخ عبد الرحمن  
 ابن سليمان الأهدل عن والده سليمان بن يحيى بن عمر مقبول الأهدل اليمني  
 ح وأخبرنا علي بن إدريس بن الشيخ الممر العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد  
 ابن الملا محمد صالح بن علي بن الملا محمد سعيد السويدي البغدادي في إجازته  
 التي من مكة المكرمة لما حج عن الشيخ خاتمة الأعلام محمد مرتضى الحسيني  
 الزبيدي اليمني دفين مصر القاهرة في الإجازة التي كتبها له دمجيزنا المذكور  
 الملا علي وأولاده وأحفاده وهو عن الشيخ سليمان بن يحيى المذكور عن أحمد  
 ابن محمد شريف مقبول الأهدل عن السيد يحيى بن مقبول الأهدل عن  
 السيد أبي بكر بن علي البطاح الأهدل عن عمه يوسف بن محمد بطاح الأهدل  
 عن الامام الطاهر بن حسين الأهدل عن الحافظ عبد الرحمن بن الديبع عن  
 أبي اسحق إبراهيم بن جهمان أخبرنا الشمس محمد بن الجوزي أخبرنا  
 اسمعيل بن كثير المصري أخبرنا أبو الحاج المزي أخبرنا شيخ الاسلام يحيى  
 ابن زكريا النووي أخبرنا الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن سالم الأنباري أخبرنا  
 الشيخ عبد القاهر الزهراوي أخبرنا محمد بن علي بن مخلد الوراق ومحمد بن  
 عبد العزيز بن جعفر البردعي قال حدثنا يعقوب بن كعب الانطاكي حدثنا  
 مبشر بن اسمعيل عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة



طريق اسمعيل بن أبي زياد عن يونس بن يزيد عن الزهري عن أبي سلمة عن  
 أبي هريرة ومن طريقه أيضا أخرجه الديلمي في مستند القردوس قال أخبرنا  
 أحمد بن نصر الحافظ أخبرنا إبراهيم بن الصباح أخبرنا أبو بكر محمد بن عمر  
 حدثنا إبراهيم بن محمد الطيان حدثنا الحسين بن القاسم الرازي حدثنا  
 اسمعيل بن أبي زياد الشامي عن يونس قد كره واسمعيل بن أبي زياد هذا اسم  
 أبيه مسلم قال في لسان الميزان كماله قال الدارقطني متروك يضع الحديث  
 وقال الخليل شيخ ضعيف ليس بثور قال وكان يعلم ولد المهدى وتحن كلبه  
 في التفسير بأحاديث مستديرة وبها عن شيوخه ثور بن يزيد ويونس الأيلي  
 لا يتابع عليها اه وهذا منها والراوى عنه الحسين بن القاسم الرازي لا يصح  
 غير معروف وكذا الراوى إبراهيم الطيان قال أبو جعفر سألت عنه بأصمهان  
 فلم يعرفه ولا شيعته الحسين ولا التفسير الذي رواه قتيب ضعيف الحديث وهو  
 مخرج أيضا في الثاني من فوائد أي عمرو بن منده بلفظ كل أمر ذي بال لا يبدأ  
 فيه بكرا لله ثم الصلاة على فهو أقطع أكنع محقق من كل بركة ولفظ  
 أي داود في باب الهدى في الكلام من كتاب الأدب ومن عنده أو رده المنذرى  
 آخر الترهيب في التسيب والتكبير كل كلام لا يبدأ فيه بمحمد الله فهو أجزم  
 وزاد المنذرى عمرو لابن ماجه وهكذا رواه العسكري في الامثال وأبو موسى  
 المديني قال وسنده ضعيف ولفظ اليم في الحمد لله رب العالمين أقطع وكل  
 هؤلاء عن أبي هريرة وقد انتهر الحديث به مع أنه روى أيضا عن عبد الله  
 ابن كعب بن مالك عن أبيه بلفظ ابن ماجه السابق كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه  
 بالحمد أقطع أخرجه الطبراني في الكبير والرهاوي في الأربعين أو رده  
 الاسيوطي في الجمع أيضا



٥  
خال جدنا القاضي أبي عبد الله محمد الطالب ابن الشيخ حمدون بن الحاج في  
حواشي الدر المنين وغيرهما فلذلك استخبرت الله تعالى وعزمت على الكلام  
في الحديث المذكور ببعض ما وقفت عليه فيه مع أتم تلخيص واختصار فاني  
قد كنت أفردته قبل هذا بكتابة تنحوي نحو التطويل فعدت عن ذلك ههنا وما  
للافادة والابادة وقد رأيت الحافظ أبا الخير السخاوي رحمه الله تعالى ذكر  
في كتابه المقاصد الحسنة الاحالة على جزء أفردته للكلام على هذا الحديث بسائر  
روايته لكنني لم أقف عليه وأرجو أن يكون هذا التسويد كافيا عن غيره  
في الباب رافعا للجلاب والله سبحانه الهادي الموفق مسميا لهذه الجمل  
المختصرة « الرحمة المرسله في شأن حديث البسملة » فأقول والله المستعان  
﴿ اعلم أن حديث كل أمر ذي بال هذا ورد بألفاظ منها كل أمر ذي بال  
لا يبدأ فيه بالحمد لله أقطع أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان  
في صحيحه وأبو عوانه في مسنده والبيهقي والبعقوي كلهم من حديث أبي هريرة  
ومنها ما عند ابن ماجه بالحمد ومنها ما عند ابن حبان والعسكري والبعقوي  
بحمد الله ومنها ما عند الشيخ عبد القاهر الرهاوي في الأربعين له بلفظ  
بحمد الله والصلاة على فهو أقطع أبتزم محقق من كل بركة وقال الرهاوي  
غريب تفرد بذكر الصلاة فيه اسمعيل بن أبي زياد الشامي وهو ضعيف جدا  
لا يعتد بروايته ولا بزيادته كذا نقله في الجمع وقد مر له في حديث أبوا  
أجسادكم بالجوع الخ مانصه متروك يضع الحديث وفي حديث عشرة من  
أخلاق قوم لوط مانصه كذاب وهكذا رواه الديلمي أيضا وابن المديني  
وابن منده وأفاد السخاوي في القول البديع أنه أخرجه المحاملي قال ومن  
طريقه الرهاوي وسند أبي موسى المديني ضعيف (قلت) لأنه رواه من